

## التقرير الثاني

ربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة  
للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨



جمهورية مصر العربية

مجلس النواب



الفصل التشريعي الأول  
دور الإنعقاد العادى الرابع

لجنة الخطة والموازنة

الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد،،، أتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر. وقد اختارني مكتب اللجنة مقررًا أصليًا، والسيد النائب / مصطفى سالم ، مقررًا احتياطيًا ، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس اللجنة

٢٠١٩/ ٢ / ٤

أ. د / حسين عيسى

**تقرير**  
**لجنة الخطة والموازنة**  
**عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بربط حساب ختامي**  
**الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨**

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم السبت الموافق ١٠ من نوفمبر سنة ٢٠١٨ إلى اللجنة مشروع قانون مقدم من الحكومة بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ لبحثه ودراسته وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس الموقر، وذلك إعمالاً لحكم المادة (١٤٤) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب {البند ثالثاً}، والتي تقضي بأن يحيل رئيس المجلس إلى لجنة الخطة والموازنة مشروعات قوانين ربط الحسابات الختامية.

لذا فقد عقدت اللجنة اجتماعاً لنظره بتاريخ ٢٠١٩/٢/٤ - حضره :

**من وزارة المالية :**

الدكتور / محمد أحمد معيط ط وزير المالية

الأستاذ / عبد النبي منصور رئيس قطاع الحسابات الختامية

**من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري :**

الدكتور / أحمد كمالى نائب الوزير لشئون التخطيط والمتابعة  
الدكتور / جميل حلمي مساعد الوزير للمتابعة

**من الجهاز المركزي للمحاسبات :**

الأستاذ / محمود علي حنفي محمود وكيل الجهاز

نظرت اللجنة مشروع القانون المعروض والجدول المرفقة به، ومذكرته الإيضاحية<sup>(١)</sup>، كما أطلعت على:

- الدستور.
- القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له.
- القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية والقوانين المعدلة له.
- القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٧ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.
- القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٨ بفتح اعتماد اضافي بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.
- اللائحة الداخلية لمجلس النواب .
- رأي مجلس الدولة.

<sup>١</sup>- مرفق صورة من الجدول والمذكرة الإيضاحية.

<sup>٢</sup>- مرفق صورة من رأي مجلس الدولة

وبعد أن استمعت اللجنة إلى ما أدلى به السيد الدكتور/ وزير المالية، وإلى السيد الدكتور/ نائب وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وإلى السيد وكيل الجهاز المركزي للمحاسبات، والسادة النواب أعضاء اللجنة عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، وبناءً على ما تقدم تعرض اللجنة تقريرها على النحو التالي:

#### تمهيد :

صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٧ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، متضمناً تقديرات استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ١٤٨٩,١ مليار جنيه وتقديرات الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ ٨٥٢,٣ مليار جنيه.

كما تم توزيع استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ على كل من المصروفات بمبلغ قدره حوالي ١٢٠٧,١ مليار جنيه، وحيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمبلغ قدره حوالي ١٦,٦ مليار جنيه وسداد القروض المحلية والأجنبية بمبلغ قدره حوالي ٢٦٥,٤ مليار جنيه.

وتم توزيع الإيرادات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ قدره حوالي ٨٣٤,٦ مليار جنيه ومتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ قدره حوالي ١٧,٧ مليار جنيه.

كما قدر الاقتراض بمبلغ ٦٣٦,٧ مليار جنيه ويمثل الفرق بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ ويتم تغطيته عن طريق الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم.

كما قدر منه اجمالي استخدامات وموارد الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ قدره نحو ٦٣٥,٣ مليار جنيه، وتضمنت موارد موازنة الخزانة العامة مبلغ وقدره حوالي ٦٣١,٦ مليار جنيه يمول بالاقتراض بمختلف الوسائل بما في ذلك اصدار الأذون والسندات علي الخزانة العامة من الأسواق المحلية والخارجية.

#### التعديلات التي تمت علي تقديرات ربط الموازنة العامة للدولة:

في خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ تم إجراء تعديلات بالتأشيرات العامة الملحقه بقانون ربط الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وبالتأشيرات الخاصة الملحقه بموازنات الجهات بالزيادة علي الاستخدامات بمبلغ ٤٥٣٨١,٠ مليون جنيه، منها تعديلات موازنة بمبلغ ٢٢٧٢٥,١ مليون جنيه وتعديلات ختامية بمبلغ ٢٢٦٥٥,٩ مليون جنيه.

مقابل تعديل اعتمادات الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ٤٠٤٧٩,٧ مليون جنيه والاقتراض الأجنبي لتمويل الاستثمارات بمبلغ ٣٨١١,٤ مليون جنيه ولتمويل الالتزامات الجارية بمبلغ ١٠٦٨,٧ مليون جنيه وتعديل إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم بمبلغ ٢١,٢ مليون جنيه.

ولمواجهة المتطلبات الإضافية للاستخدامات فقد أستلزم التنفيذ الفعلي زيادة اعتمادات الاستخدامات للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ لذا فقد تم إصدار قانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٨ بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ٧٠٣٠٠,٠ مليون جنيه موزعاً علي النحو التالي:

- الباب الثالث الفوائد تم تعديل اعتماداته بالزيادة بمبلغ ٥٧٠٠٠,٠ مليون جنيه.
- الباب الخامس المصروفات الأخرى تم تعديل اعتماداته بالزيادة بمبلغ ٢٣٠٠,٠ مليون جنيه.
- الباب السابع حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية تم تعديل اعتماداته بالزيادة بمبلغ ٦٠٠٠,٠ مليون جنيه.

- الباب الثامن سداد القروض المحلية والأجنبية تم تعديل اعتماداته بالزيادة بمبلغ ٥٠٠٠,٠ مليون جنيه.

#### مقابل تعديل اعتمادات كل من

- الباب الأول الضرائب بمبلغ ١٦٢٠٠,٠ مليون جنيه.
- الباب الخامس الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم بمبلغ ٥٤١٠٠,٠ مليون جنيه عجزاً يمول من الخزنة العامة.

وبذلك أصبحت جملة التعديلات علي الاستخدامات بالزيادة بمبلغ ١١٥٦٨١,٠ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل للاستخدامات مبلغ ١٦٠٤٧٧٦,١ مليون جنيه.

#### تعديلات تمت علي اعتمادات الاستخدامات:

##### أولاً: المصروفات:

تم تعديل اعتمادات أبواب المصروفات بالزيادة بمبلغ ١٠٤٢٧٨,٦ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ١٣١١٤١٦,٤ مليون جنيه موزعاً علي الأبواب التالية:

الباب الأول - الأجور وتعويضات العاملين بمبلغ ٦٣٩٨,٣ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٢٤٦٣٥٣,٧ مليون جنيه.

الباب الثاني - شراء السلع والخدمات بمبلغ ٧٦٥٣,٩ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٥٩٧١٩,٢ مليون جنيه.

الباب الثالث - الفوائد بمبلغ ٥٧٠١٧,٠ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٤٣٨٠٠٣,٢ مليون جنيه.

الباب الرابع - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بمبلغ ٣٣٣٨,٤ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٣٣٦٠٦٥,٦ مليون جنيه.

الباب الخامس - المصروفات الأخرى بمبلغ ١٠٥٩٠,٩ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٧٦٥٦٣,٢ مليون جنيه.

الباب السادس - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بمبلغ ١٩٢٨٠,١ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ١٥٤٧١١,٥ مليون جنيه.

ثانياً: حيازة الأصول المالية:

الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية:

صدرت تعديلات بمبلغ ٦٢٨٣,٠ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٢٢٨٤٩,٧ مليون جنيه.

ثالثاً: سداد القروض:

الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية:

صدرت تعديلات بمبلغ ٥١١٩,٤ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٢٧٠٥١٠,٠ مليون جنيه.

تعديلات تمت علي اعتمادات الموارد:

أولاً: الإيرادات:

تم تعديل اعتمادات أبواب الإيرادات بالزيادة بمبلغ ٥٦٦٧٩,٧ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٨٩١٣٠١,٩ مليون جنيه موزعاً علي الأبواب التالية:

الباب الأول - الضرائب مبلغ ١٦٢٠٢,٤ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٦٢٠١٢٠,٦ مليون جنيه.

الباب الثاني - المنح بمبلغ ٤١٠١,١ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٥٢٤٤,١ مليون جنيه.

الباب الثالث - الإيرادات الأخرى بمبلغ ٣٦٣٧٦,٢ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٢٦٥٩٣٧,٢ مليون جنيه.

## ثانياً: متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول:

### الباب الرابع - المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول:

لم تتم أية تعديلات علي المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول ليصبح الربط المعدل مبلغ ١٧٧٢٤,٨ مليون جنيه.

### الباب الخامس: الاقتراض

ترتب علي التعديلات السابقة زيادة الاقتراض بمبلغ ٥٩٠٠١,٣ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٦٩٥٧٤٩,٤ مليون جنيه.

### التعديلات التي تمت علي موازنة الخزنة العامة:

تم تعديل اجمالي اعتمادات استخدامات وموارد الخزنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بالزيادة بمبلغ ٥٤١٣٣,٢ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٦٨٩٤٥٠,٥ مليون جنيه.

وتتضمن تعديلات الموارد تعديلاً بالزيادة للاقتراض وإصدار الأوراق المالية لتمويل عجز الموازنات بمبلغ ٥٤١٢١,٢ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٦٨٥٦٧٩,٢ مليون جنيه.

### النتائج الفعلية للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

أسفر حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ عن اجمالي استخدامات بمبلغ وقدره نحو ١٥٣١,٦ مليار جنيه مقابل نحو ١٣١٧,٧ مليار جنيه بختامي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة قدرها نحو ٢١٣,٩ مليار جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١٦,٢ % .

هذا وقد بلغت المصروفات الفعلية نحو ١٢٤٤,٤ مليار جنيه، مقابل نحو ١٠٣١,٩ مليار جنيه بختامي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة قدرها نحو ٢١٢,٥ مليار جنيه وبنسبة زيادة قدرها نحو ٢٠,٦ %.

بينما بلغت حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية مبلغ وقدره نحو ١٩,٦ مليار جنيه مقابل نحو ١٢,٠ مليار جنيه بختامي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة قدرها نحو ٧,٦ مليار جنيه ونسبة زيادة بلغت ٦٣,٣%.

كما بلغ سداد القروض المحلية والأجنبية مبلغ وقدره نحو ٢٦٧,٦ مليار جنيه مقابل نحو ٢٧٣,٨ مليار جنيه بختامي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بنقص قدره نحو ٦,٢ مليار جنيه ونسبة نقص قدرها ٢,٣%.

وفي المقابل بلغ اجمالي الإيرادات ومتحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول مبلغ وقدره نحو ٨٣١,٤ مليار جنيه مقابل نحو ٦٦٤,٤ مليار جنيه بختامي ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة قدرها نحو ١٦٧,٠ مليار جنيه ونسبة زيادة بلغت ٢٥,١%.

بلغت الإيرادات نحو ٨٢١,١ مليار جنيه مقابل نحو ٦٥٩,٢ مليار جنيه بختامي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة قدرها نحو ١٦١,٩ مليار جنيه ونسبة زيادة قدرها ٢٤,٦%.

كما بلغت متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول نحو ١٠,٣ مليار جنيه مقابل نحو ٥,٢ مليار جنيه بختامي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة قدرها نحو ٥,١ مليار جنيه ونسب زيادة بلغت ٩٨% بينما بلغ الاقتراض نحو ٧٠٠,٢ مليار جنيه مقابل نحو ٦٥٣,٣ مليار جنيه بختامي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة بلغت نحو ٤٦,٩ مليار جنيه ونسبة زيادة بلغت ٧,٢%.

هذا وقد أسفر حساب ختامي موازنة الخزانة العامة عن إجمالي استخدامات وموارد بمبلغ قدره نحو ٦٩٧,٢ مليار جنيه وتتضمن موارد الخزانة العامة مبلغاً قدره نحو ٦٩١,٣ مليار جنيه تم تمويله بالاقتراض وبالأدون والسندات علي الخزانة العامة من الأسواق المحلية والخارجية.



هذا وقد اشتمل مشروع القانون المعروض على تسع مواد نعرضها فيما يلي:

- قضت المادة الأولى: بربط حساب ختامي استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية

٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ قدره نحو ١٥٣١,٦ مليار جنيه، وربط حساب

ختامي إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض

ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ قدره ٨٣١,٤

مليار جنيه.

- وقضت المادة الثانية: بتوزيع حساب ختامي استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة

المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ على النحو التالي:

• أولاً المصروفات:

قدر ربط إجمالي حساب ختامي المصروفات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية

٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ قدره نحو ١٢٤٤,٤ مليار جنيه موزعاً على الأبواب التالية:

▪ الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين: بمبلغ قدره نحو ٢٤٠,٠ مليار جنيه.

▪ الباب الثاني: شراء السلع والخدمات: بمبلغ قدره نحو ٥٣,١ مليار جنيه.

▪ الباب الثالث: الفوائد: بمبلغ قدره نحو ٤٣٧,٤ مليار جنيه.

▪ الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية: بمبلغ قدره نحو ٣٢٩,٤ مليار جنيه.

▪ الباب الخامس: المصروفات الأخرى: بمبلغ قدره نحو ٧٤,٨ مليار جنيه.

▪ الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بمبلغ قدره نحو ١٠٩,٧

مليار جنيه.

• ثانياً: حيازة الأصول المالية:

▪ الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية: بمبلغ قدره نحو ١٩,٦ مليار

جنيه.

• ثالثاً: سداد القروض:

▪ الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية بمبلغ قدره نحو ٢٦٧,٦ مليار جنيه.

- تضمنت المادة الثالثة : توزيع حساب ختامي إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لما يلي:

♦ أولاً الإيرادات :

يربط إجمالي حساب ختامي إيرادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ قدره نحو ٨٢١,١ مليار جنيه موزعاً على الأبواب التالية:

- الباب الأول: الضرائب: بمبلغ قدره نحو ٦٢٩,٣ مليار جنيه.
- الباب الثاني: المنح: بمبلغ قدره نحو ٣,٢ مليار جنيه.
- الباب الثالث الإيرادات الأخرى: بمبلغ قدره نحو ١٨٨,٦ مليار جنيه.

♦ ثانياً متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول:

- الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ قدره نحو ١٠,٣ مليار جنيه.

بينت المادة الرابعة:

ربط حساب ختامي الباب الخامس "الاقتراض" بمبلغ قدره نحو ٧٠٠,٢ مليار جنيه وهو يمثل الفرق بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بحساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وتم تغطيته عن طريق الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم.

وتضمنت المادة الخامسة:

ربط إجمالي حساب ختامي استخدامات وموارد موازنة الخزنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ قدره نحو ٦٩٧,٢ مليار جنيه.

كما تضمن حساب ختامي موارد موازنة الخزنة العامة مبلغ وقدره نحو ٦٩١,٣ مليار جنيه مُول بالاقتراض وبالأذون والسندات على الخزنة العامة من الأسواق المحلية والخارجية.

ومولت موازنة الخزنة العامة العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة وآلت إليها فوائض تلك الجهات .

#### وقضت المادة السادسة:

بإعتماد توزيع حساب ختامي استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ على الأبواب المختلفة لأقسام وفروع الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية.

#### كما قضت المادة السابعة:

باعتتماد التعديلات التي تمت بالموازنات المختلفة (جهاز إداري - إدارة محلية - هيئات خدمية) وفقاً للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والتأشيرات الخاصة الملحقة بموازنات الجهات، والقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٨ بفتح اعتماد اضافى بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

#### أما المادة الثامنة:

فقد قضت باعتماد مركز الدين العام الداخلي الحكومي على النحو الوارد بالحسابات الختامية والمراكز المالية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفي ضوء ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات.

كما قضت بإعتماد مركز الدين العام الخارجي الحكومي على النحو الوارد بالحسابات الختامية والمراكز المالية لتلك السنة في حدود الاتفاقيات التي أقرتها السلطة المختصة وفي ضوء ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات.

#### وأخيراً المادة التاسعة:

فقد اختصت بنشر القانون في الجريدة الرسمية والعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. ونظراً لأن الموازنة العامة للدولة تشتمل على موازنة (الجهاز الإداري للدولة، الهيئات العامة الخدمية، الإدارة المحلية)، فإن اللجنة تورد فيما يلي أبواب الحساب الختامي عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ لكل من هذه الجهات.

**أولاً : أبواب الحساب الختامي لموازنة الجهاز الإداري للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨**

المصروفات	مليار جنيه
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	١٠٢,٠
الباب الثاني: شراء السلع والخدمات	٢٥,٠
الباب الثالث: الفوائد	٤٣٦,٩
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٣٢٠,٦
الباب الخامس: المصروفات الأخرى	٦٦,٦
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٠,٢
<b>جملة المصروفات</b>	<b>١٠٠١,٣</b>
الباب السابع: حيازة الأصول المالية	١٩,٠
الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية	٢٦٦,٠
<b>إجمالي الاستخدامات</b>	<b>١٢٨٦,٣</b>
الإيرادات	
الباب الأول: الضرائب	٦٢٥,٨
الباب الثاني: المنح	١,٦
الباب الثالث: الإيرادات الأخرى	١٣٣,٦
<b>جملة الإيرادات</b>	<b>٧٦١,٠</b>
الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	١٠,٢
<b>إجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول</b>	<b>٧٧١,٢</b>
<b>الفرق</b>	<b>٥١٥,١</b>
الباب الخامس: الاقتراض	
أ . الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	
- إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات وأخرى	
التمويل بأذون وسندات أخرى	٢٥٧,٠
اقتراض من مصادر أخرى	-
اقتراض (لتمويل الاستثمارات):	-
ب . الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية	
- لتمويل الاستثمارات	٣,٨
- لتمويل الالتزامات الرأسمالية	٢٥٣,٧
- لتمويل التزامات جارية	٠,٦
<b>إجمالي مصادر التمويل</b>	<b>٥١٥,١</b>

ثانياً : أبواب الحساب الختامي لموازنة الإدارة المحلية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

المصروفات	مليار جنيه
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	١٠٥,٨
الباب الثاني: شراء السلع والخدمات	١٣,٤
الباب الثالث: الفوائد	٠,٢
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢,٢
الباب الخامس: المصروفات الأخرى	٤,١
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٢,٢
<b>جملة المصروفات</b>	<b>١٣٧,٩</b>
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	-
الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية	٠,٤
<b>إجمالي الاستخدامات</b>	<b>١٣٨,٣</b>
الإيرادات	
الباب الأول: الضرائب	٠,٦
الباب الثاني: المنح	٠,٢
الباب الثالث: الإيرادات الأخرى	١٨,٤
<b>جملة الإيرادات</b>	<b>١٩,٣</b>
الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	-
<b>إجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول</b>	<b>١٩,٣</b>
<b>الفارق</b>	<b>١١٩,٠</b>
الباب الخامس: الاقتراض	
أ. الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	
- إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات وأخرى	
التمويل بأذون وسندات وأخرى	١١٨,٧
اقتراض من مصادر أخرى	-
اقتراض لتمويل الاستثمارات	-
ب. الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية	
- لتمويل الاستثمارات	٠,٣
- لتمويل التزامات الرأسمالية	-
- لتمويل التزامات جارية	-
<b>إجمالي مصادر التمويل</b>	<b>١١٩,٠</b>

## ثالثاً : أبواب الحساب الختامي لموازنة الهيئات العامة الخدمية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

المصروفات	مليار جنيه
الباب الأول : الأجور وتعويضات العاملين	٣٢,٣
الباب الثاني : شراء السلع والخدمات	١٤,٦
الباب الثالث : الفوائد	٠,٣
الباب الرابع : الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٦,٥
الباب الخامس : المصروفات الأخرى	٤,١
الباب السادس : شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٧,٣
<b>جملة المصروفات</b>	<b>١٠٥,١</b>
الباب السابع : حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٠,٧
الباب الثامن : سداد القروض المحلية والأجنبية	١,٢
<b>إجمالي الاستخدامات</b>	<b>١٠٧,٠</b>
<b>الإيرادات</b>	
الباب الأول: الضرائب	٢,٩
الباب الثاني: المنح	١,٣
الباب الثالث: الإيرادات الأخرى	٣٦,٦
<b>جملة الإيرادات</b>	<b>٤٠,٨</b>
الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	٠,١
<b>إجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول</b>	<b>٤٠,٩</b>
<b>الفرق</b>	<b>٦٦,١</b>
الباب الخامس: الاقتراض	
أ - الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	
- إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات وأخرى	-
التمويل بأذون وسندات وأخرى	٦١,٨
اقتراض من مصادر أخرى	٠,٢
اقتراض لتمويل الاستثمارات	-
ب - الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية	
التمويل الاستثمارات	٤,١
التمويل للالتزامات الرأسمالية	-
التمويل للالتزامات جارية	-
<b>إجمالي مصادر التمويل</b>	<b>٦٦,١</b>

## رأي مجلس الدولة:

ورد إلى قسم التشريع بمجلس الدولة الكتاب رقم ٣- ٢٤٤٨٠ من الحكومة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ بشأن طلب مراجعة مشروع قانون بربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، وقد أفاد قسم التشريع أنه قام بمراجعة مشروع القانون المشار إليه بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٣ في ضوء نصوص الدستور والقوانين ذات الصلة، مرفق بالتقرير صورة من رأي قسم التشريع بمجلس الدولة.

واللجنة إذ توافق علي مشروع القانون المقدم من الحكومة بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والجدول المرفقة به، لترجو المجلس الموقر الموافقة عليه باباً باباً.

**رئيس اللجنة**

٢٠١٩/٢/٤

**أ.د/ حسين عيسى**

**مشروع قانون**  
**بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة**  
**للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨**

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

**(المادة الأولى)**

يُربط حساب ختامي إستخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ١,٥٣١,٦١١,٦١٩,٦٥٢ جنيه (فقط وقدره تريليون وخمسمائة وواحد وثلاثون ملياراً وستمائة وأحد عشر مليوناً وستمائة وتسعة عشر ألفاً وستمائة واثنان وخمسون جنيهاً). كما يُربط حساب ختامي إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ ٨٣١,٣٩٩,٧٢٨,٤١١ جنيه (فقط وقدره ثمانمائة وواحد وثلاثون ملياراً وثلاثمائة وتسعة وتسعون مليوناً وسبعمائة وثمانية وعشرون ألفاً وأربعمائة وأحد عشر جنيهاً).

**(المادة الثانية)**

وُزع حساب ختامي إستخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لما هو وارد بالجدول المرفق رقم (١) على النحو التالي :

**أولاً: المصروفات :**

يُربط إجمالي حساب ختامي المصروفات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ١,٢٤٤,٤٠٧,٧٨٥,٦٩٥ جنيه (فقط وقدره تريليون ومائتان وأربعة وأربعون ملياراً وأربعمائة وسبعة ملايين وسبعمائة وخمسة وثمانون ألفاً وستمائة وخمسة وتسعون جنيهاً) موزعاً على الأبواب التالية:

**\* الباب الأول : "الأجور وتعويضات العاملين" :**

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٤٠,٠٥٣,٩٥٢,٨٥٦ جنيه (فقط وقدره مائتان وأربعون ملياراً وثلاثة وخمسون مليوناً وتسعمائة واثنان وخمسون ألفاً وثمانمائة وستة وخمسون جنيهاً).

**\* الباب الثاني : "شراء السلع والخدمات" :**

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ٥٣,٠٨٨,١٠١,١٦٧ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وخمسون ملياراً وثمانية وثمانون مليوناً ومائة وواحد ألفاً ومائة وسبعة وستون جنيهاً).



**\* الباب الثالث: "الفوائد" :**

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ٤٣٧,٤٤٨,٢٢٨,٧٢٩ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وسبعة وثلاثون ملياراً وأربعمائة وثمانية وأربعون مليوناً ومائتان وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وتسعة وعشرون جنيهاً).

**\* الباب الرابع: "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" :**

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ٣٢٩,٣٧٩,٢٤٦,٨١٥ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وتسعة وعشرون ملياراً وثلاثمائة وتسعة وسبعون مليوناً ومائتان وستة وأربعون ألفاً وثمانمائة وخمسة عشر جنيهاً).

**\* الباب الخامس: "المصروفات الأخرى" :**

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ٧٤,٧٥٨,٣٣٢,٢٦٤ جنيه (فقط وقدره أربعة وسبعون ملياراً وسبعمائة وثمانية وخمسون مليوناً وثلاثمائة واثنان وثلاثون ألفاً ومائتان وأربعة وستون جنيهاً).

**\* الباب السادس: "شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)" :**

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٠٩,٦٧٩,٩٢٣,٨٦٤ جنيه (فقط وقدره مائة وتسعة مليارات وستمائة وتسعة وسبعون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وعشرون ألفاً وثمانمائة وأربعة وستون جنيهاً).

**ثانياً: حيازة الأصول المالية:**

**\* الباب السابع: "حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية" :**

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٩,٥٧١,٦٣٩,٦٩٢ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر ملياراً وخمسمائة وواحد وسبعون مليوناً وستمائة وتسعة وثلاثون ألفاً وستمائة واثنان وتسعون جنيهاً).

**ثالثاً: سداد القروض :**

**\* الباب الثامن: "سداد القروض المحلية والأجنبية" :**

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٦٧,٦٣٢,١٩٤,٢٦٥ جنيه (فقط وقدره مائتان وسبعة وستون ملياراً وستمائة واثنان وثلاثون مليوناً ومائة وأربعة وتسعون ألفاً ومائتان وخمسة وستون جنيهاً).

### (المادة الثالثة)

وزع حساب ختامي إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لما هو وارد بالجدول المرفق رقم (١) على النحو التالي :

#### أولاً: الإيرادات :

يُربط إجمالي حساب ختامي إيرادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ٨٢١,١٣٤,٥١٩,٣٩١ جنيه (فقط وقدره ثمانمائة وواحد وعشرون ملياراً ومائة وأربعة وثلاثون مليوناً وخمسمائة وتسعة عشر ألفاً وثلاثمائة وواحد وتسعون جنيهاً) موزعاً على الأبواب التالية:

**\* الباب الأول : "الضرائب" :**

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ٦٢٩,٣٠١,٩١٨,٣٧٦ جنيه (فقط وقدره ستمائة وتسعة وعشرون ملياراً وثلاثمائة وواحد مليون وتسعمائة وثمانية عشر ألفاً وثلاثمائة وستة وسبعون جنيهاً).

#### \* الباب الثاني : "المنح" :

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ٣,١٩٣,٨٤٧,١٦٤ جنيه (فقط وقدره ثلاثة مليارات ومائة وثلاثة وتسعون مليوناً وثمانمائة وسبعة وأربعون ألفاً ومائة وأربعة وستون جنيهاً).

#### \* الباب الثالث : "الإيرادات الأخرى" :

يربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٨٨,٦٣٨,٧٥٣,٨٥١ جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية وثمانون ملياراً وستمائة وثمانية وثلاثون مليوناً وسبعمائة وثلاثة وخمسون ألفاً وثمانمائة وواحد وخمسون جنيهاً).

#### ثانياً: متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول:

**\* الباب الرابع : "المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول" :**

يُربط إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٠,٢٦٥,٢٠٩,٠٢٠ جنيه (فقط وقدره عشرة مليارات ومائتان وخمسة وستون مليوناً ومائتان وتسعة آلاف وعشرون جنيهاً).

### (المادة الرابعة)

يُربط حساب ختامي الباب الخامس "الإقراض" بمبلغ ٧٠٠,٢١١,٨٩١,٢٤١ جنيه (فقط وقدره سبعمائة ملياراً ومائتان واحد عشر مليوناً وثمانمائة وواحد وتسعون ألفاً ومائتان واحد وأربعون جنيهاً) ويمثل الفرق بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بحساب ختامي الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) وتم تغطيته عن طريق الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم.

### (المادة الخامسة)

يُربط إجمالي حساب ختامي إستخدامات وموارد موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ٦٩٧,١٦١,١٤٥,٠٢٣ جنيه (فقط وقدره ستمائة وسبعة وتسعون ملياراً ومائة وواحد وستون مليوناً ومائة وخمسة وأربعون ألفاً وثلاثة وعشرون جنيهاً) وذلك وفقاً للجدول المرفق رقم (٢) .

ويتضمن حساب ختامي موارد موازنة الخزانة العامة مبلغاً قدره ٦٩١,٢٦٢,٣٩٧,١٦١ جنيه (فقط وقدره ستمائة وواحد وتسعون ملياراً ومائتان واثنان وستون مليوناً وثلاثمائة وسبعة وتسعون ألفاً ومائة وواحد وستون جنيهاً) مُول بالاقتراض وبالأذون والسندات على الخزانة العامة من الأسواق المحلية والخارجية.

ومؤلت موازنة الخزانة العامة العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة وآلت إليها فوائض تلك الجهات وفقاً للجدول المرفق رقم (٢).

### (المادة السادسة)

يُعتمد توزيع حساب ختامي إستخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ على الأبواب المختلفة لأقسام وفروع الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية وفقاً للجدول المرفقة بهذا القانون.

### (المادة السابعة)

تعتمد التعديلات التي تمت بالموازنات المختلفة (جهاز ادارى – ادارة محلية – هيئات خدمية ) وفقاً للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والتأشيرات الخاصة الملحقة بموازنات الجهات، والقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٨ بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

### (المادة الثامنة)

يعتمد مركز الدين العام الداخلى الحكومى على النحو الوارد بالحسابات الختامية والمراكز المالية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وفى ضوء ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات.

كما يعتمد مركز الدين الخارجى الحكومى على النحو الوارد بالحسابات الختامية والمراكز المالية لتلك السنة فى حدود الاتفاقيات التى اقترتها السلطة المختصة وفى ضوء ما اسفرت عنه مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات.

### **(المادة التاسعة)**

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.